غسان تويني عن ميشال شيحا:

مجلس تلتقي فيه العائلات الاقطاعية الديموقراطية اللبنانية ارادة سويا

السيدة ميشال شيحا (في الوسط)، السيدة فؤاد نجار. ويبدو من اليمين: حسين منصور، يوسف سالم، هنري فرعون،

المادة ٤ — لبنان جمهورية عاصمتهبيروت.
المادة ٧ — كل اللبنانيين سواء لدىالقانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوقالمدنية والسياسية ويتحملون الفرائضوالواجبات العامة دون ما فرق بينهم.
المادة ٨ — الحرية الشخصية مصونةوفي حمى القانون ولا يمكن ان يقبضعلى احد او يحبس او يوقف الا وفاقالاحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم او تعيين عقوبة الا بمقتضى القانون.
المادة ٩ — حرية الاعتقاد مطلقةوالدولة بتاديتها فروض الاجلال للـهتعالى تحترم جميع الاديان والمذاهبوتكفل حرية اقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على ان لا يكون في ذلكاخلال في النظام العام وهي تضمنايضا للاهلين على اختلاف ملهم احترامنظام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية.
(الدستور اللبناني)

تليون اعطي لهم، عبر التاريخ، ان يستشيد بهم الناس كما استشهدوا بالدستور. الشرع يعود الى ما كتبوا. والقاضي يعود: العلم اذا نقد. والمواطن اذا طالب، والحاكم اذا حكم. حتى لو استبد...

من هؤلاء ميشال شيحا. (١). جاء الدستور اللبناني يجسد نظرية في الحكم بذل الرجل قلمه في المطالبة بها، قبل ان تصبح دستوراً، ثم في التبشير بنظام حيّ.

لم يخترع ميشال شيحا الديموقراطية، لكن النظام الذي يحكم بموجبه لبنان، وسرّه في المجلس النيابي، ليس — يعترف واضعه — بنظام السيادة الشعبية التقليدي.

يقول ميشال شيحا، ويردد: **«مجلس النواب عندنا ليس وليد مفهوم ديموقراطي للحياة الوطنية وحسب... المجلس، قبل ان يكون تعبيراً عن الديموقراطية، هو نقطة الالتقاء الضرورية بين الطوائف المتحدة في هذا الوطن. انه المظهر الرسمي لارادة الحياة المشتركة، بل ارادة الحكم المشترك... مجلس النواب هو شرط التوازن والتناسق... هو شرط الارادة المشتركة ومركز تجليها لتشهد بسعادة الحياة المشتركة... فاذا تعزز المجلس، ازدادت حظوظ التعايش بسلام، التعايش في السعادة والحرية».**

سيداتي سادتي،

فلسفة الديموقراطية، في سياسة ميشال شيحا، انها للبنان غير هي لسواه، وان وحدة اللبنانيين غير الوحدة التي يمكن ان تكون، او تتكون لسواهم.

لبنان بلد مفارقات ومتناقضات اذا لم يصهرها الزمن انفجر بها البلد. وعملية الصهر هذه لها بوتقة واحدة هي المجلس، بل المجالس. المجالس ان تدوم.

ولبنان هذا يجب ان يحكم بحكمة لا بقوة. ذلك ان القوة تجمّع المواقف فتثير، في حين تقربها الحكمة، فتتحد. والاتحاد هذا، سبيله اجتماع المتناقضات والمفارقات في **عملية صنع القوانين معاً**، فتتوازن القوانين والمصالح عندما تستلهم امثولات الماضي ولو تخطت قواعد الديموقراطية الجامدة.

ثم ان الديموقراطية اللبنانية فيها الطوائف تكون، كما في سويسرا، كانتونات لا تميّز بينها حدود ارض ولكنها تتميّز تبعاً للشرع الذي ينتسب اليه اعضاؤها.

«طبعاً، الحلم هو ان نرى اللبنانيين يتفقون كلهم، فجأة. لكن ذلك لا يمكن ان يكون الا حلماً. لن يقوى احد على اجتراح اعجوبة توحيد اللبنانيين في يوم واحد...» ليس **«بالتنازلات السريعة الجسيمة»**، ولو متبادلة: يتوحد لبنان؛ كما لا يعيش لبنان **«اذا كانت كل طائفة تعيش والميزان في يدها، تضع وزيراً قبالة وزير، وحاجباً قبالة حاجب»**، فتسوق لبنان الى حدود **«الحلول المستحيلة»**. والعدالة، اذا اكثرنا من موازنتها، تنقلب ظلماً لانها تبعدنا عن مكسب الطائفية الوحيد، الذي تعلمناه عبر الاجيال: التسامح والتعايش.

واذا كسر عقد التعايش هذا وبطل التسامح، اذا ضعف التمثيل او هزلت المجالس، فقد الحكم شرعيته وانفلت الزمام **«فتصبح القوى غير النظامية هي القوى المنظمة للدولة المسيّرة لها»** ويقفز لبنان الى دنيا المجازفات المجنونة.

عند هذا الحد، يسوقنا المنطق الى القاعدة الدستورية الثانية في نظرية ميشال شيحا، تكمّل التمثيل. ونكاد نظن تصححه: الرجال.

نعم، الرجال، لان **«الحكم فعل الرجال»**.

ويعني ميشال شيحا بتعبير: **«في ظل دستور كدستورنا هو اصلح اشد تعقيد العالم تكريسا لقوة السلطة، ارادي بقدر ما هو ديموقراطي، الحكم يكون رهن ارادة الرجال لا ملاحة القوانين ...»**

فعن الرجال يجب اذاً ان نبحث. رجال حكم يمارسون، مع الفيلسوف، **معرفة النفس**؛ ويتحلون برفعة [illegible]، رفعة الخلق، رفعة الشعور، رفعة الفكر.

وكالحلقة، تكتمل نظرية ميشال شيحا بالتقاء القاعدة الاولى — التمثيل — والقاعدة الثانية — الرجال — عند الحوار الذي يطلب قيامه بين الحاكم والشعب: **«فليتكلم الحاكم، يتكلم حتى يعرف، الشعب ما يجب ان يعرف عن مصيره، فيرتفع شعوره وترتفع افكاره»**، ويعيش المواطن شؤون الدولة ويعانيها ويشارك فيها؛ فينتعش المجتمع اللبناني لان **«غذاءه الحريات التي من اجلها وجد»**، وتنحسر **«الصحة الاخلاقية»**، وتصان **«كرامة الانسان»**.

«اكيد يهمنا — قال ميشال شيحا — ان يتجهز لبنان، وتشاد فيه العمارات الجميلة، وتشق الطرق الوسيعة الطويلة، وتصبح في متناوله كل مظاهر التقدم المادي. ولكن يهمنا اكثر من ذلك ان يكون في لبنان انسان ... ان يستيقظ اللبناني المنبطح ذلة ويقف على رجليه... ان يرفض المواطن التضحية برأيه في سبيل مصلحته فلا يكون احد بعد اليوم متزلفاً او مستزلما، ولا يخاف النائب بعد اليوم مغبة مهاجمة الحكومة الباذلة عطاياها لاتباعها، ولا يؤثر الصحفي بعد اليوم السكوت لان الصمت اوفر ربحاً من النقد الامين.»

سيداتي سادتي.

في صنعة كالصحافة محكوم على

(١) حديث غسان تويني في لقاء حول ميشال شيحا والسياسة اللبنانية دعت اليه رابطة الطلاب اللبنانية في الجامعة الاميركية. وقد اشترك في [illegible] نهال اسمر وبشير العريضي.

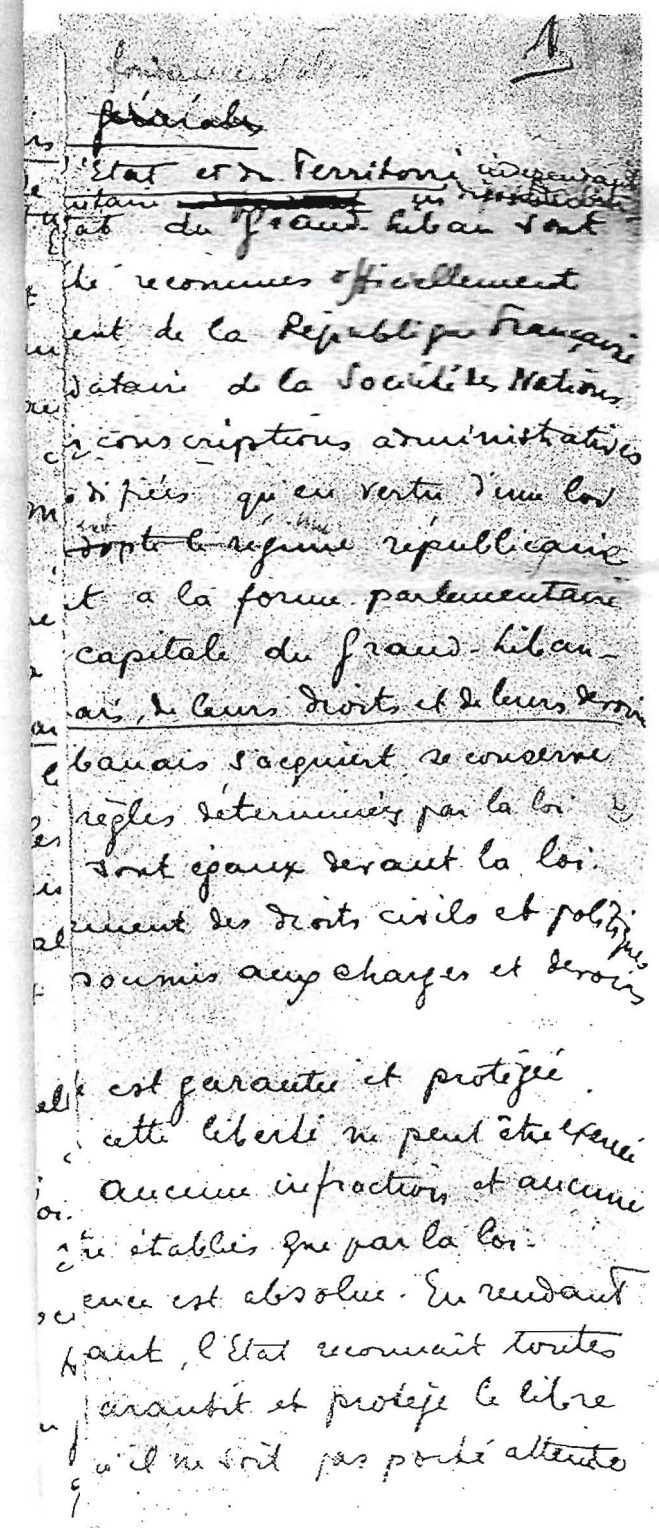

خط ميشال شيحا: بنود من الدستور

«ملحق النهار» — ٢٣/٥/١٩٦٥.

صروف

من اليمين: جواد بولس، المطران افرام جرجور، امين بيهم، جوزف زعرور

بدل ان تتقاتل في الشارع
استراحة مشتركة

محترفها — ولو هواية — ان يكتب يومه ليومه — او نهاره لنهاره — ، يمتاز الكبار بولائهم لمنطق لا يتغيّر مع الاحداث، يقيسونها به، ولكنه يظل يتخطاها، فتمرّ الاحداث ويبقى المقال ما بقي المنطق؛ فيبدو بعد حين ان الذي يتقلب ليس الكاتب بل الذين كتب عنهم بدّلوا وتبدّلوا، فلم يبدّل الكاتب فكره تبعاً لتصرّفهم.

فامام رابطة طلاب جامعة اعرف انها ليست غريبة عن مناهل النظرية «الشيحية»، ولو لم تقرأ كاتبها...

وفي ناد كان الرجل يكون من اقرب الناس اليه لو تعرّف الى مجتمعه... وحيال احداث وظواهر لو عاصرها ميشال شيحا وعاناها لكان ينظر اليها كما ينظر احرارنا، يتأثر بها فيفتش لها عن حلول اعمق من الحلول، «**احلول من لحم ودم**» كما يقول، ولكنها تستلهم مبادىء الدستور وتصون جوهره...

سيداتي سادتي،

اقول: امامكم، هنا، واليوم، قد يكون من حق ابي الدستور علينا ان نحاول البحث، في نطاق النظام الحي القائم، عن قوالب لبنانية ديموقراطية جديدة لما يبدو، في ظاهره، وكأنه محتوم عليه ان يفجّر الدستور ويقلب النظام، بل وينسف المجتمع. ذلك ان لبنان «**ليس بلد انقلابات ومجازفات**»، بل هو «**بلد الزمن والنظام يصونه من الخضات، بلد التراث يحميه من القوة**».

«**الدولة وموظفو الدولة، المؤسسات واجهزة المؤسسات، العمال من كل صنف، ارباب عمل وشغيلة على حد سواء، الاجراء من كل نوع، كلهم الآن يجنّون ويجنّنون. يجب وضع حد لهذا القلق، بل لهذا الهاجس الفردي والجماعي، لهذا الذعر المصطنع الى حد بعيد، فنتوقف عن ارتجال القوانين والمراسيم، لكل شيء وللاشيء...**»

كتب ذلك ميشال شيحا في مقال بجريدة «لوجور» عام ١٩٤٦؛ وكان يمكن ان يكتبه اليوم؛ فيقترح — ونقترح معه ما لا نزال، بعد ثماني عشرة سنة. بامسّ الحاجة اليه:

«**اللجنة اشتراعية دارسة عارفة فاهمة، تأخذ وقتها لتدرس وتزن وتخمّر القوانين**» التي نحتاجها. ذلك ان «**كل شيء تقريبا قد اصبح الان مسألة تكنية، ومضى زمن الخطب الطنانة الرنانة، زمن التأكيدات الجازمة والاقوال الجميلة الفارغة.**»

سيداتي سادتي،

لا اظنني اظلم موقف عن «السياسة الداخلية»، او اظلم ميشال شيحا، ان انا افدت من مناسبة هذه الامسية لاقترح مثل هذه اللجنة التشريعية، تنظر في انشاء مجلس نواب جديد، لا يكون همّه، وهمّنا منه، هو الآخر، ان يجيء تعبيرا تقليدياً عن الديموقراطية بقدر ما نطمح منه وعبره الى «**نقطة التقاء ضرورية**» اخرى، تجسّد، هي كذلك، «**ارادة الحكم المشترك**».

قد تسألون: مجلس نواب جديد؟ اولا يكفي هذا الذي عندنا؟

او لم يقاوم ميشال شيحا فكرة انشاء مجلس ثان، معلناً توبته لانه لحظ، في الدستور الاصلي، مجلس شيوخ ما لبث ان الغي؟

او ليس ميشال شيحا الذي كان، في مئة مقال ومقال، يقسو على المجلس، كل مجلس، يتهكم عليه حيناً، ويؤنبه احياناً، يتهمه بالخمول بل الكسل، فضلا عن الجهل والتقاعس والفوضى؟...

نعم، ولكن ميشال شيحا كان دائماً يردد ان ما تخسره المؤسسات السياسية يربحه الشارع.

وميشال شيحا، الذي كان قاسياً في محاسبة المجالس، كان يميّز بينها وبين النظام الذي تمثل. بل واكثر. كان يضع لانتقاد المجالس حدودا لا يقبل تخطيها. يعرف ان المجلس عندنا **هيئة غير محبوبة**، دائماً نتهكم عليها، وبشيء من الحق، ولكنه يقول ان قلّة احترام المجلس كمجلس تؤدي الى فقدان الدولة، كل الدولة، احترام المواطنين لها، حتى اذا ما انشلّت اعمال المجلس، ادى ذلك الى شلل اجهزة الحكم كلها.

ثم اكثر واكثر: ميشال شيحا يقول ان علّة المجالس في السلطة التنفيذية التي تسوقها الى غير ما يجب ان تفعل، او تتركها تتساق. فقلم اشترع مجلس قانوناً جائراً او خاطئاً من غير ان تكون الحكومة هي المسؤولة، ناهيك بمسؤولية الحكام في شرشحة المجالس، انتخابا وقيادة واستشراعاً.

من هنا ان الحلول الجذرية، في لبنان، لا يمكن ان تقع خارج اطار التمثيل. وكما كان لا بد من مجلس نيابي يكون نقطة التقاء «**العائلات الروحية**»، كذلك لا يمكن ان تلتئم «**العائلات الاقتصادية**» الا في هيئة تمثيلية جديدة، تجسّم، بدورها، ارادة الاتحاد وتكون موئل الاشتراك المشترك ومركز الحكم معاً.

مجلس طوائف، **تلتقي فيه ولو لتتقاتل** — كان يقول ميشال شيحا — **بدل أن تتقاتل خارج المجلس، في الشارع، في ظل الكنيسة والجامع.**

لو عاش اليوم، وواجه ما نواجه. لكان ميشال شيحا يقول: مجلس طبقات ونقابات تلتقي فيه ولو لتتقاتل. بدل ان تتقاتل في الشارع، في ظل المصنع والمتجر وامام الحقول وعبر المكاتب.

بل لو عاش اليوم، لطالب مرة اخرى، من الزاوية الجديدة. **بـ «ادخال اكبر عدد ممكن من القوى اللبنانية الفاعلة الى المجلس فتتأكد ارادة الحياة المشتركة وتينع عناصر الاتحاد والتناسق.»**

او ليس الاتحاد والتناسق بين الطبقات المثال والنهاية؟

الذي اراد للطوائف ان تحافظ على شخصياتها من غير ان تتصارع لا بد ان يريد ذلك للطبقات، فتتوزع الحقوق والواجبات من غير ان تمزّق الدولة والمجتمع، تمارس الحكم معاً وتشترع للبنان الجديد قوانين تتوحد في ظلها.

«**حلم جميل...**» كان يقول ميشال شيحا. كل لبنان، كطبيعته، فيه شيء من الحلم! ومستقبله، كتاريخه. «**يصاغ في وحدة مع طبيعته... يجيء مستقبله نموا طبيعياً لماضيه.**»

... «**الان لبنان هو احد هذه الامكنة القليلة في الارض حيث كل شيء — حتى المادة — يجب ان يفهم ويتكوّن تبعاً للانسان، لمرتبته، ولروحه**»...

... هو «**وطن استحقاق، بل وطن الاستحقاق، يعطى للمستحقينه وطنا.**»

كأننا بلبنان اليوم. ان لم نستحقه. يزول!

غسان تويني: اقتراح انشاء مجلس اقتصادي

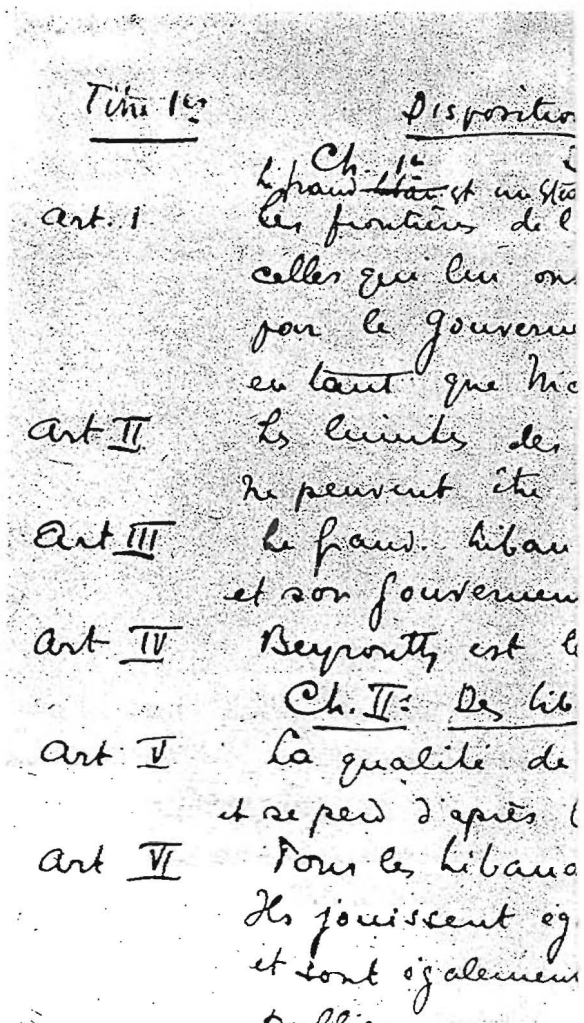

Titre Ier — Dispositions
Ch. Ier — Le Liban et ses frontières
Art. I — Les frontières du Liban sont celles qui lui ont été fixées par le gouvernement français en 1920.
Art. II — Les limites du Liban ne peuvent être modifiées.
Art. III — Le drapeau libanais et son gouvernement
Art. IV — Beyrouth est la capitale
Ch. II — Des libertés publiques
Art. V — La qualité de libanais et ses droits sont définis par la loi.
Art. VI — Pour le Liban et les Libanais
Ils jouissent également et sont également astreints aux charges publiques.
Art. VII — La liberté individuelle
Aucune atteinte ne peut être portée
En vertu d'aucune loi ne peuvent être
La liberté de conscience
Art. VIII — Le libre exercice des cultes
Les confessions et leur exercice à condition de ne pas troubler l'ordre public.

«الملحق النهار» — ١٩٦٥/٥/٢٣